

Distr.: General
10 December 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين إلى الأمم المتحدة

إن محنة الشعب الفلسطيني تزداد سوءاً في ظل تصعيد إسرائيل لسياساتها وممارساتها غير القانونية ضد السكان المدنيين الرازحين تحت احتلالها، إلى جانب استفحال الخروج عن القانون الذي بثته في صفوف قواتها المحتلة، بما في ذلك في صفوف المستوطنين الذين زرعته بصورة غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

فقبل أيام فقط، في 4 كانون الأول/ديسمبر 2021، فقد شاب فلسطيني آخر حياته بسبب الوحشية الشديدة لهذا الاحتلال. فقد تعرض محمد شوكت سليمة، 25 عاماً، لطلقات نارية أردته قتيلاً في وضح النهار في القدس الشرقية المحتلة في عمل لا مجال إلى إنكار كونه إعداماً خارج نطاق القانون تم تصويره في شريط فيديو. وعلى الرغم من أن محمد أصيب وسقط أرضاً وشُلت حركته، واصل جنود الاحتلال الإسرائيلي إطلاق النار عليه حتى قتلوه بدم بارد. ومُنع المسعفون من الوصول إلى مكان الحادث لتقديم الإسعافات الأولية لمحمد قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة.

وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، قُتل فتى فلسطيني آخر، هو محمد نضال يونس، 15 عاماً، قُتل رمياً بالرصاص عند نقطة تفتيش عسكرية إسرائيلية في طولكرم. أُعدم الفتى اليافع بنفس الطريقة التي أُعدم بها جميع من قُتل من الفلسطينيين في إطار سياسة إطلاق النار بقصد القتل التي تنتهجها إسرائيل. فقد قتلت إسرائيل هذا العام 16 طفلاً فلسطينياً في الضفة الغربية المحتلة، و 67 طفلاً في غزة خلال العدوان الذي شنته في أيار/مايو. وللأطفال الفلسطينيين، مثل غيرهم من الأطفال، الحق في أن يعيشوا طفولة ينعمون فيها بالسلم والأمن والأمان. وما ترتكبه إسرائيل من قتل روتيني للأطفال الفلسطينيين ينبغي أن يذكّر المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بأن الأطفال مشمولون بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من أحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، وإسرائيل من الموقعين عليها.



وكما حذرنا مرارا، فإن هذه السياسة القائمة على إطلاق النار بقصد القتل ممارسة منهجية من ممارسات السلطة القائمة بالاحتلال، تصل إلى مستوى جرائم الحرب ضد السكان الرازحين تحت الاحتلال. وفي هذا الصدد، قال مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، في بيان عن الحادث، إن "عمليات القتل خارج نطاق القضاء، من قبيل هذا الحادث، ناجمة عن اللجوء بانتظام إلى استخدام القوة الفتاكة ضد الفلسطينيين من قبل أفراد الأمن الإسرائيليين المدججين بالسلاح والخاصين للحماية، وعن الغياب شبه التام للمساءلة عن عمليات القتل والإصابات التي ترتكبها القوات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين".

ونكرر دعواتنا إلى إعمال المساءلة عن هذا الإعدام خارج نطاق القانون وعن جميع الأعمال الأخرى التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون، مما يتسبب في خسائر في الأرواح وإصابات للمدنيين الفلسطينيين. ونشدد على أهمية تحقيق المحكمة الجنائية الدولية بشأن فلسطين بهدف محاسبة مرتكبي هذه الجرائم التي تتدرج ضمن جرائم الحرب وردع ارتكاب المزيد من الجرائم ضد شعبنا.

ونشدد على أن هذه الهجمات إنما هي نتيجة عقود من تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حيث أشاعت هذه السلطة في صفوف قوات الاحتلال الإسرائيلية، وكذلك في صفوف المستوطنين الإسرائيليين، ممارسات الاستهتار والعنف تجاه أرواح الفلسطينيين. فإسرائيل التي أعمتها نزعة استعمارية توسعية لا حدود لها تسمح لقوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين بأن يعيثوا فسادا دون عقاب في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، واضعة نصب عينيها هدفا واحدا: الحفاظ بالسيطرة على الأرض والهيمنة على الشعب الفلسطيني الذي يعيش على تلك الأرض.

وكما أشارت منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان: "تستفيد إسرائيل من تداعيات ما يحدث، حيث أدى العنف للمستوطنين تدريجياً إلى تجريد الفلسطينيين من المزيد والمزيد من المناطق في الضفة الغربية، مما يمهّد الطريق لاستيلاء الدولة على الأراضي والموارد". وهذا هو المحرك لما اعتبرته منظمة بتسيلم بحق هدف إسرائيل المتمثل في "هندسة الأماكن جغرافياً وديموغرافياً" لضمان سيطرتها و "التفوق اليهودي" في جميع أنحاء الأرض.

ولقد كثّفت قوات الاحتلال الإسرائيلية وجموع المستوطنين الإسرائيليين، بدعم وتشجيع من الحكومة، هجماتها العنصرية الفتاكة وتحريضها ضد الفلسطينيين في محاولات مستمرة لإخراجهم من أرضهم، وترسيخ الاحتلال والضم الفعلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد حذر مسؤولو الأمم المتحدة وخبرائها، ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية المستقلة، والحقوقيون والمتقنون من جميع أنحاء العالم، حذروا مرارا وتكرارا من هذا الواقع ودعوا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف سياسات الإفلات من العقاب والضم الزاحف التي جعلت الفصل العنصري حقيقة واقعة بالنسبة لملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل أطول احتلال عسكري استعماري في التاريخ الحديث.

وبينما يعتقد البعض في المجتمع الدولي أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستحقق نتائج "إيجابية"، فإن الواقع على الأرض يثبت عكس ذلك، حيث يواصل المسؤولون الجدد، من الرئيس ورئيس الوزراء وغيرهما من مختلف مستويات المسؤولية الحكومية، العمل بنفس السياسات والتدابير غير القانونية الرامية إلى الحفاظ على سيطرة إسرائيل على فلسطين المحتلة وعلى الشعب الفلسطيني، وإلى توسيع نطاق تلك السيطرة.

وتعبيراً عن نهج الحكومة الإسرائيلية الجديدة، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية في 28 تشرين الثاني/نوفمبر بتطويق الخليل في إطار زيارة استغزائية قام بها الرئيس الإسرائيلي إلى الحرم الإبراهيمي، حيث شارك في احتفال بهانوكا يرافقه قادة جماعات استيطانية متطرفة طالما ساعدتها الحكومة فيما تقوم به في أرضنا من أعمال عنف استعمارية غير قانونية. واقتحم المستوطنون الإسرائيليون الحرم الإبراهيمي، مصحوبين بوجود عسكري كثيف، لإقامة الاحتفال الذي نظمه مستوطنون وشارك فيه الرئيس الإسرائيلي.

ويؤكد هذا الحادث مرة أخرى الرعاية المباشرة وعلاقة التكافل القائمة بين الحكومة والعناصر المتطرفة التي عملت جنباً إلى جنب على مدى عقود وفي ظل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لاستعمار الأرض الفلسطينية، حيث نُقل حتى الآن 700 000 مستوطن إسرائيلي بشكل غير قانوني إلى ما يقرب من 300 مستوطنة وبؤرة استيطانية غير قانونية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على الرغم من أحكام الحظر المطلق بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، ونظام روما الأساسي.

وجدير بنا أن نذكّر في هذا الصدد بالمذبحة البشعة التي ارتكبتها إرهابي من المستوطنين الإسرائيليين في الحرم الإبراهيمي عام 1994، حيث قتل 29 فلسطينياً في الساعات الأولى من صلاة الفجر، من بينهم أطفال وشيوخ، وجرح عشرات آخرين. وإسرائيل لا تكتفي بمواصلة تجاهل وانتهاك قرار مجلس الأمن 904 (1994) الذي اتُخذ في أعقاب تلك المذبحة، بل إنها عملت منذ ذلك الحين على تقسيم الحرم الشريف وتغيير هويته بالقوة في إطار سياسة تقوم على الفصل العنصري يتمتع بموجبها المستوطنون المتطرفون بكامل الحق في دخول المسجد تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، في حين يتعرض الفلسطينيون الذين يريدون دخول الحرم الشريف للمضايقة، الأمر الذي يحدث ليس فقط في الخليل، ولكن أيضاً في أماكن أخرى في فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس ونابلس وبيت لحم.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل طردت في عام 2019 الوجود الدولي المؤقت في الخليل، في محاولة لتفادي انكشاف انتهاكاتها لحقوق الإنسان، وفي مسعى لتلميع صورة الواقع الاستعماري القائم على الفصل العنصري في الخليل. وبالنظر إلى حملة التشهير الخبيثة التي شنتها إسرائيل في الآونة الأخيرة ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن يغتتم الرئيس الإسرائيلي هذه الفرصة لإضفاء الشرعية على ممارسات التطهير في المدينة واستيلاء المستوطنين عليها، حيث تضاعف بشدة وجود ودور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب الهجمات المنهجية والمضايقة والترهيب من قبل الحكومة الإسرائيلية وتنظيمات المستوطنين.

وفي ظل سير الرئيس ورئيس الوزراء الجديدين على نهج سلفهما في رعاية المستوطنين بقوة وتوسيع المستوطنات، كيف يمكن لأي شخص أن يبرر الأساطير والأوهام التي لا علاقة لها بواقع الفصل العنصري الاستعماري السائد؟

وكما ذكرت منظمة "كسر جدار الصمت" الإسرائيلية غير الحكومية، "لو كان ثمة مكان تتطبق عليه كلمة الفصل العنصري في الحالة الإسرائيلية، فإن الخليل ستكون ذلك المكان. فهناك اختار الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ أن يحتفل بالليلة الأولى من هانوكا... وباحتفاله بهانوكا مع مستوطني الخليل، يكون هرتسوغ قد استغل منصبه باعتباره الممثل الرسمي الأسمى لدولة إسرائيل لإضفاء الشرعية على كل ذلك".

ونكرر هنا الدعوة التي وجهتها وزارة الخارجية الفلسطينية: "تتحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذا الحدث. فالاحتلال خطوة تهدف الى احتضان المشروع الاستيطاني، وانتهاك صارخ للقانون الدولي والجهود الدولية الرامية إلى الحد من الإجراءات الأحادية الجانب". ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بوقف سياساتها وممارساتها غير القانونية فوراً، وباحترام التزاماتها القانونية، كما يجب عليه أن يتخذ تدابير إنفاذ صارمة في مواجهة تمادي إسرائيل في عدم الامتثال.

وكما ثبت مع مرور الوقت، إذا لم تكن هناك مساءلة، لن يتغير شيء وسنظل نشهد ارتكاب هذه الأعمال غير القانونية. ومن المؤسف أن دوامة الإدانات الدولية التي لم تكن أبداً مدعومة بإجراءات جادة قد سمحت لإسرائيل - بل أعطتها الضوء الأخضر - لتقفز بكل تنطع فوق جميع الأعراف والقواعد والحقوق. ونحن نحث المجتمع الدولي على كسر هذه الحلقة والعمل الآن على إعمال سيادة القانون وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان فيه المجلس، في جملة أمور، "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية..."، ودعا إلى وقف جميع هذه السياسات والتدابير غير القانونية، وأكد أن مجلس الأمن "لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس".

وثمة حاجة ملحة إلى وقف الاستعمار المدمر للأرض الفلسطينية واضطهاد الشعب الفلسطيني الذي لا يزال يعاني معاناة شديدة من سياسات القمع والعنف والعنصرية التي ينتهجها هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني. فلقد حان الوقت للسعي وراء المساءلة باعتبارها أولوية لحماية أرواح المدنيين، وضمان العدالة، وإنقاذ فرص تحقيق السلام.

وفي هذا الصدد، لا مجال إلى إنكار أن النقاس عن العمل وانعدام المساءلة أصبحا من بين الأسباب الجذرية لأقدم القضايا المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، حيث إن أكثر من 800 قرار للجمعية العامة و 80 قراراً لمجلس الأمن لا تزال لم تُنفذ. وتحقيق السلام والعدالة، بما في ذلك عن طريق ضمان إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، يتطلب أن يتصرف المجتمع الدولي دون إبطاء للسيطرة على إفلات إسرائيل من العقاب بكل عنجهية، ولتنفيذ تلك القرارات التي تشكل المفتاح لإيجاد حل عادل ودائم وسلمي.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 736 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) حتى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (A/ES-10/883-S/2021/928) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم